سياسة إبراهيم باشا المالية والاقتصادية في بلاد الشام (1831– 1841)

* إبراهيم علاء الدين ** وسام عيّاش *** رشا كميل

الملخص

لما كان محمد علي يدرك أهمية بلاد الشام الاستراتيجية والاقتصادية فقد حاول عبثاً إقناع السلطان بتقليده حكمها، لذلك أنفذ بقيادة ابنه إبراهيم باشا جيشاً قوياً، ففتح فلسطين والشام وعبَّر جبال طوروس حتى وصل كوتاهية (1832 – 1833)، وعقد صلح كوتاهية الذي توج بانتصارات الجيش المصري ونال محمد علي بموجبه حكم بلاد الشام وأضنة، ومنح ابنه إبراهيم باشا لقب محصل أضنة ،وبذلك دخلت الشام في حكم الدولة المصرية وأصبحت مصر المرجع الأعلى لحكومة الشام، وصار إبراهيم باشا حاكماً عاماً للبلاد السورية معيناً من قبل والده، وبدوره استطاع من خلال حنكته ومهارته السياسية التحكم في مفاصل الدولة الهشة في ذلك الوقت ، وانصرف إلى تنظيم البلاد ساعياً إلى تجديد أحوالها وتحديثها في جميع المجالات ومنها الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية : الدولة العثمانية – بلاد الشام – صلح كوتاهية – النظام الإقطاعي.

* الدكتور المشرف: أستاذ مساعد – قسم التاريخ – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة اللاذقية– اللاذقية – سوريا.

** الدكتور المشارك: مدرّس – قسم التاريخ – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة اللاذقية– اللاذقية – سوريا.

*** طالبة – دراسات عليا (دكتوراه)– قسم التاريخ – كلية الآداب – جامعة اللاذقية – طرطوس – سوريا.
rshakmyl725@gmail.com

Ibrahim Pasha's financial and economic policies in the Levant -1831) (1841

* Ibrahim Alaeddin ** Wisam Ayyash ***Rasha Kamil

Abstract

Because Muhammad Ali was aware of the strategic and economic importance of the Levant, he tried in vain to convince the Sultan to grant him rule over it. Therefore, he dispatched a powerful army, led by his son Ibrahim Pasha, which conquered Palestine and the Levant, crossing the Taurus Mountains and reaching Kütahya (1832-1833). The Treaty of Kütahya was concluded, which culminated in victories for the Egyptian army. Muhammad Ali was granted rule over the Levant and Adana, and his son Ibrahim Pasha was granted the title of Muhsil of Adana The Levant came under the rule of the Egyptian state, and Egypt became the supreme authority for the Levantine government. Ibrahim Pasha became the general governor of Syria, appointed by his father. Through his political acumen and skill, he was able to control the fragile state at the time. He devoted himself to organizing the country, striving to renew and modernize its conditions in all fields, including the economy.

Keywords: Ottoman Empire – Levant – Treaty of Kutahya – Feudal system.

* Assistant Professor - Department of History - Faculty of Arts and Humanities - University of Lattakia - Lattakia - Syria.

** Professor - Department of History - Faculty of Arts and Humanities - University of Lattakia - Lattakia - Syria.

*** Student - Postgraduate Studies (PhD) - Department of History - Faculty of Arts - University of Lattakia - Tartous - Syria. rshakmyl725@gmail.com

مقدمة

طمح محمد علي في ضم بلاد الشام إلى مصر ولم يكتم نيته عن الحكومة العثمانية فإنه طلبها بعينها تعويضاً عما تكبده الجيش المصري من الخسائر في حرب المورة ولكن السلطان لم يُجبه إلى طلبه، فاعتزم أن يناله بحد السيف ورأى ضرورة ضم بلاد الشام إلى مصر، لأنها تمثل حاجز حصين بين مصر والدولة العثمانية وبها تتقي مصر شر الدولة العثمانية إذ حدثتها نفسها بغزو مصر، ولم يواجه الجيش المصري آية مقاومة عسكرية عند اجتياحه لبلاد الشام بسبب ضعف السلطة المركزية العثمانية، وتذمر الأهالي منها وتقبل أهالي بلاد الشام فكرة السيطرة المصرية عليهم خاصة بعد النجاحات الداخلية التي حققها محمد علي في المجال السياسي والاقتصادي وبخاصة في نقل مصر إلى حالة الاستقرار بعد الفوضى التي اجتازتها زمن المماليك آملين أن يحقق نفس الإصلاحات في بلادهم.

كانت بلاد الشام قبل أن يستولي عليها إبراهيم باشا مقسمة إلى أربعة ولايات كبرى هي (حلب – طرابلس – دمشق – صيدا)، وكانت القدس وغزة ويافا غير داخلة في هذا التقسيم، أما بعد استيلاء إبراهيم باشا عليها ضم كيليكيا وعكا وسائر بلاد فلسطين وحتى سيناء إلى ولاية مصر، وعمل إبراهيم باشا على تنظيم أحوال بلاد الشام وتدبير أمورها الاقتصادية وتطويرها.

إشكالية البحث:

كان هدف محمد علي باشا إنشاء دولة عربية عصرية قوية، تختلف من حيث تركيبتها البنيوية عن نموذج المؤسسة العثمانية التقليدية، فاختلفت الآراء حول تجربة محمد علي فمنهم من عدَّها مشروعاً نهضوياً أعاد لمصر دورها الريادي في المنطقة، ومنهم من رآها مشروعاً توسعياً استنزف ثروات بلاد الشام لتحقيق مآرب شخصية وتمرداً على الدولة العثمانية، فهل استطاع الحكم المصري لبلاد الشام أن يحقق إصلاحات اقتصادية تنقل البلاد إلى مرحلة اقتصادية متقدمة، وبالتالي هل كان الحكم المصري نعمة أم نقمة على بلاد الشام؟

أهمية البحث:

يتناول هذا البحث الحكم المصري لبلاد الشام خلال العشر سنوات (1831 – 1841)، وكيف سعى إبراهيم باشا خلال فترة الحكم المصري لبلاد الشام إلى بناء دولة متقدمة مستغلاً أوضاع الدولة العثمانية المتردية، وتكمن أهمية البحث في إلقاءها الضوء على هذه الفترة نظراً لأهمية تجربة الحكم المستقل الذي أنشأه محمد علي، ونرجو من خلال هذه الدراسة أن نضيف رصيداً نظرياً لذلك الموجود عن هذه الفترة.

الجديد في البحث:

المادة العلمية المتوفرة في المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها متداخلة ومتشابكة بشكل مزعج بسبب دمج عناصر الفصول مع بعضها البعض، كما أن بعضها الآخر تناول نظام الحكم المصري لبلاد الشام بشكل سرد دون اللجوء إلى تبويب المادة العلمية، ونستطيع القول أن هذا البحث سوف يصبح مرجعاً بسيطاً ومريحاً لمن يرغب بالتعرف على السياسة المالية والاقتصادية لإبراهيم باشا في بلاد الشام.

أهداف البحث:

إن الحملة التي وجهها محمد علي باشا إلى بلاد الشام بقيادة ابنه إبراهيم باشا تؤلف صفحات ذات شأن عظيم من تاريخ بلاد الشام ويجب تسليط الضوء على إنجازات الحكم المصري من الناحيتين المالية والاقتصادية.

فرضيات البحث وحدوده:

شكل العقد الرابع من القرن التاسع عشر الميلادي في الفترة الممتدة بين 1831–1841م الإطار الزمني لعنوان الدراسة. بينما شكلت بلاد الشام بكامل ولاياتها الإطار الجغرافي للبحث.

مصطلحات البحث وتعريفاته الإجرائية:

بلاد الشام: المنطقة الممتدة من جبال طوروس شمالاً حتى حدود مصر في سيناء وبادية العرب جنوباً، ومن العراق شرقاً حتى سواحل البحر المتوسط غرباً، وسميت بلاد الشام لكثرة قراها فشبهت بالشامات.

دراسة مرجعية:

1- عبد الرحمن الرافعي، (عصر محمد علي)، 1989، القاهرة، يقدم هذا الكتاب تغطية شاملة للتحولات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية في فترة حكم محمد علي مصر، أوضح المؤلف في كتابه كيف آل الحكم إلى محمد علي، وسرد الوقائع بدقة وأمانة، وأورد بعد سردها نتائجها ورأيه فيها.

2-لطيفة محمد سالم، (الحكم المصري في الشام 1831 - 1841)،1990، القاهرة، الكتاب دراسة تاريخية معمقة ترصد فترة الحكم المصري للشام بقيادة ابنه إبراهيم باشا، وتناول الأبعاد السياسية والإدارية والاجتماعية التي أحدثها هذا الحكم ، وهو عمل أكاديمي مهم يقدم تحليلاً لفترة حساسة شهدت صعود نجم مصر وتدخلات القوى الأوروبية ، يمثل هذا الكتاب إضافة قيَّمة للدراسات التاريخية المتعلقة بالحكم المصري لبلاد الشام.

3- مؤلف مجهول، مذكرات تاريخية عن حملة إبراهيم باشا على سوريا، 2007، دمشق، يتميز كتاب مذكرات تاريخية بوفرة ودقة معلوماته وانحصارها بفترة محددة جداً هي فترة توسع محمد علي باشا واحتلاله بلاد الشام ووصف الحروب والثورات الداخلية التي واجهت إبراهيم باشا قائد الحملة، وحروبه ضد الدولة العثمانية مع بيان التدخل الأوروبي في تلك الفترة والكاتب مجهول الهوية تعمد عدم ذكر اسمه خوفاً على نفسه، ولذلك جاءت لهجة الكاتب طبيعية صادقة.

منهج البحث وإجراءاته:

اعتمد هذا البحث على منهج البحث التاريخي القائم على دراسة المصادر والمراجع وجمع المعلومات والتعرف على التطورات التاريخية للحكم المصري لبلاد الشام وأثره على الأوضاع الاقتصادية والسياسة المالية، ومن ثم تنسيقها واستخدامها في هذه الدراسة.

المناقشة والتحليل:

-سعى محمد علي إلى السيطرة على بلاد الشام بالقوة العسكرية لكثرة خيراتها ومواردها الاقتصادية، ولإدراكه أن امتلاكها سيجعله سيد الأقطار العربية بعد سيطرته على القدس ودمشق، وستكون مدخلاً للسيطرة على الجزيرة العربية فيما بعد فضلاً عن كونها تشكل منطقة عازلة ستحميه من السلطان إذا أراد أن يقود جيشاً للقضاء عليه.

-تتمثل الأهمية الاقتصادية لبلاد الشام أيضاً في ازدهار التجارة والزراعة بها وهذه كانت أيضاً من الدوافع غير المباشرة لتدخل محمد علي في بلاد الشام وإخضاعها لحكمه، فمن الناحية التجارية أراد محمد علي السيطرة على الطريقين المهمين للتجارة العالمية، طريق البحر الأحمر وطريق الشام.

1- الجانب المالي في عهد إبراهيم باشا:

أ- سياسة إبراهيم باشا المالية:

وفقاً للالتزامات المالية التي وضع والي مصر محمد علي[1](1769- 1849)، نفسه أمامها، كان لا بد من إدارة مالية حازمة يمكن لها أن تغطي متطلباته بكل سرعة ودقة، فأسس إبراهيم باشا هذه الإدارة وأمسك بزمامها حنا بحري[2] الذي لقب بمدير عموم حسابات ولايات بر

[1] محمد علي (1769-1849):والي مصر (1805-1849)، ولد بقولة ، جاء في حملة إلى مصر لإجلاء نابليون عنها واشترك في معركة أبي قبر البحرية (1799)، عاد إلى مصر (1801)قائداً لكتيبة وأخذ يرقى في سلم النجاح في ثبات وحذر وجاءت فرصته عندما ضاق المصريون ذرعاً بحكم خورشيد باشا وطلبوا من الباب العالي تعيين محمد علي والياً على مصر (1805). المحامي، محمد فريد، *تاريخ الدولة العلية العثمانية*، ص214.

[2] حنا بحري : حمصي الأصل ،حضر إلى مصر مع إخوته عندما لجأ إليها يوسف كنج ، حيث كانوا من أتباعه وقد أعجب محمد علي بمقدرته ومرونته فقربه إليه واعتمد عليه. لطيفة، سالم، *الحكم المصري في الشام*، ص54.

الشام فكان بمثابة وزير المالية، وكان قد عرف بالإخلاص والوفاء والذكاء والبداهة [3] ، فكان موضع ثقة الحكومة المصرية التي كرمته ولم تبخل عليه فأعطته المكانة والهيبة والتقدير وفوضته في: "سن الأنظمة لحكومة سوريا على النمط الحديث، وامتدت المسؤولية لحنا بحري على الشام كله، وكان عليه أن يُعد الميزانية ، وأن يغطي احتياجات الجيش و يعمل على زيادة الإيرادات وفقاً لما يراه مناسباً ، وتحقيقاً لهدف الإدارة المصرية كان إبراهيم باشا [4] (1789-1848) دائم التحرك والتفتيش على مصادر الإيرادات، كما عمل على تنظيم المالية فعيَّن جرمانوس بحري على مالية حلب والذي كان له خبرة وكفاءة أخيه – حنا بحري- في أعمال الحسابات، وعيَّن بجانبه مسؤولين عن الحسابات لتحصيل الأموال الأميرية وصرف المرتبات وجميعهم تابعون رأساً إلى حنا بحري، والملاحظ أن غالبية العاملين في شؤون الحسابات كانوا مسيحيين وذلك لدرايتهم بهذا الفن، إلا أنهم لم يتمكنوا من تغطية العمل الجديد للضغط واتساع مناطق الشام ،إضافة إلى أن الكتبة الموجودين والذين عُهدت إليهم الحسابات يجهلون أصول الكتابة المصرية، كما أن درجة الكفاءة العالية لم تكن متوفرة فيهم [5]، لذلك سرى الاختلال في الحسابات وفُقدت الدقة التي تتطلبها وامتدت الأيدي إلى الرشوة ، كما أن الاختلاس توغل بين الموظفين كالمباشرين فاشتكى الأهالي من فداحة الوضع [6]، ونظراً للنظام المالي الخاص بالتحصيل المتبع في بلاد الشام والذي اختلف من ولاية لأخرى فكانت الأموال بعضها قمرية وبعضها مارسية، وحساباتها ليست على نسق واحد وكانت غير مرتبطة باعتبار أنها سنوية فيتم تحويل جديد في كل سنة، أي أن الأموال تؤخذ على قدر الأرض المزروعة في تلك السنة، وهناك بعض القرى يؤخذ قسم من المحصول باعتبار الكيل يوجد بعد حصاد المزروعات، وقُدر الفارق الزمني بشهرين فأصبح من الصعب أن تقاس أموال الشام على أموال مصر خاصة وأن الأموال الأخيرة محددة وليس فيها تناقض، وبذلك اكتنفت الإدارة المالية الصعوبات القائمة من

[3] مشاقة، ميخائيل ، *مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان* ،ص102.
[4] إبراهيم باشا: (1789- 1848)، قائد مصري وهو الابن الأكبر لمحمد علي، عينه أبوه قائداً للحملة المصرية ضد الوهابيين (1816)، وتمكن من إخماد الثورة اليونانية (1825- 1828)، وفتح فلسطين والشام وعبر جبال طوروس حتى وصل كوتاهية (1833)، إلا أن التدخل الأوروبي حرمه من مواصلة زحفه وأجبره على الجلاء. غربال، محمد شفيق، *الموسوعة العربية الميسرة*، مج 1، ص463.
[5] سالم، لطيفة، *الحكم المصري في الشام* ، ص107.
[6] أبو عز الدين ،سليمان ، *إبراهيم باشا في سوريا* ، ص139.

ناحية والضغط المتواصل الذي أقدم عليه المسؤول المالي من أجل الحصول على المزيد من الأموال لملء الخزانة، وعن الميزانية فقد جرت المساعي من أجل تحقيق السياسة المالية المرسومة في تجميع أكبر قدر من الأموال فارتفعت الإيرادات المالية.[7]

وقال الدكتور مشاقة وهو معاصر للحكم المصري في السياسة المالية للحكومة المصرية: " أرسل محمد علي تفويضاً إلى حنا البحري في سن النظامات لحكومة سوريا على النمط الحديث وكان حنا بحري على جانب من أصالة الرأي وله القدح المُعلى في السياسة المدنية، وكان العدل والإنصاف شأنه والنزاهة زمامه، ولا فرق عنده بين القوي الثري والضعيف الفقير، أو المسلم والذمي وكان يعاملهم بالقسط والعدل حسب وصية محمد علي باشا الذي كان عارفاً أن لا قيام للدولة إلا بالعدل والإنصاف".[8] وقد ذكر السيد جومار أن تعيين أحد السوريين الأكفاء في هذا المنصب الكبير دليل على رغبة إبراهيم باشا في إسناد كبار المناصب إلى أبناء البلاد وهو ما لم يكن مألوفاً في عهد الإدارة العثمانية.[9]

ب- الضرائب وسياسة الاحتكار:

شكلت الضرائب ثقلاً هاماً في مالية الدولة، إذ تمثل مورداً أساسياً في إيراداتها، ولذا وجهت العناية والاهتمام بها لزيادة دخلها وتعددت الضرائب التي فرضتها الدولة العثمانية على ولاياتها.[10]

وكانت الضرائب المفروضة بأنواعها ومقاديرها مقررة بوجه عام هي مال الميري، والجزية والرسوم الجمركية، ولم يقتصر الولاة على ذلك بل كانوا يكلفون الأفراد والجماعات بدفع إعانات مختلفة ينتحلون لابتزازها شتى الأسباب، فأوجبت دفع الأموال الميرية عن الأملاك الموقوفة، فإن الإلغاء لم يكن إلا اسمياً لأنها أضافت إلى مال الميري الأصلي جميع ما كان يبتزه الموظفون والملتزمون في الحكم العثماني، وعدا الضريبة العامة على العقار، كما كانت تجنى الضرائب على الأشجار كالتوت والزيتون وغيرها من الأشجار المثمرة، وتقدر بخمسة بالمائة دخلها في

[7] سالم، لطيفة ، *الحكم المصري في الشام*، ص108.
[8] مشاقة، ميخائيل، *مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان* ، ص 103.
[9] الرافعي. عبد الرحمن، *عصر محمد علي*، ص 258.
[10] سالم. لطيفة، *الحكم المصري في الشام*، ص 110.

سنة معتدلة الإقبال، وكانوا يحسبون ذلك بأن يفرضوا بارتان[11] عن كل قرش[12] وكانت المغروسات الجديدة من هذه الأشجار تفرض عليها الضريبة من وقت غرسها ، وقبل أن يستثمره صاحبه بضع سنين وهذا ما حمل كثير من الناس على العدول عن غرس الأشجار المثمرة.[13]

وقدرت ضريبة الحرير وفقاً لإنتاج الشرانق، فأوقية البيض تعطي رطل حرير، وقد اختلف تقدير الضريبة من منطقة لأخرى[14]، ومن أهم الضرائب التي فرضها الحكم المصري على بلاد الشام:

الضريبة العشورية: ضرائب تدفع مقابل المحاصيل الزراعية مع الأخذ بعين الاعتبار مساحة الأرض المزروعة وكذلك طبيعة الأرض[15]، وتختلف باختلاف الموسم تحسناً أو سوءاً كانت تفرض على الأراضي التي تمتلكها الحكومة واستغلها المُلاك في مقابل دفع 10% من إنتاجها وقد ارتفعت إلى 15% ثم إلى 20% ، وعلى المستثمر لتلك الأرض تجهيز ما يلزمها من بذور ومواشي والآت عند جني المحصول تسدد الضريبة للحكومة وما تبقى ينصف بينه وبين الفلاحين[16].

الجزية: وهي ضريبة سنوية نقدية تفرض على رعايا الدولة العثمانية غير المسلمين مع إعفاء الأطفال والنساء والعاجزين والرهبان ويتم تحصيلها بمقتضى فرمانات من الباب العالي[17]

[11]البارة Para: الاسم العام النقد وهو في الأصل نقد معدني مضروب في عهد السلطان مراد الرابع .صابان ، سهيل ، *المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية* ، ص51.

[12] القرش: وحدة نقدية أخذها العثمانيون من الأوروبيين ، وقد بدأ ضربها في الدولة العثمانية في عهد السلطان سليم الثالث ،وكانت من الذهب وكان أول سكة لها في 1108هـ ، ثم بدأ بضربها من الفضة عام 1147هـ ،ثم بدأت تتناقص عياراً ووزناً ، حتى أصبحت في عهد السلطان عبد الحميد الثاني أقل من نصف درهم. صابان ، سهيل ، *المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية* ، ص175.

[13] أبو عز الدين. سليمان، *ابراهيم باشا في سوريا*، ص 145.

[14] سالم. لطيفة، *الحكم المصري في الشام*، ص 113.

[15] بوميدونة ، خضرة ؛ قاسمي ، سارة ، *نظام الضرائب في الجزائر 1671-1830*،ص 14.

[16] سالم ، لطيفة ، *الحكم المصري في الشام* ، ص114.

[17] الباب العالي : مقر رئيس الوزراء أو مقر الحكم في الدولة العثمانية ،وقد أنشأه السلطان محمد الرابع ١٦٥٤م وكان للباب العالي أهمية كبيرة في القرن التاسع عشر الميلادي وخصوصاً في عهدي السلطان عبد العزيز والسلطان عبد الحميد الثاني . صلبان ، سهيل ، *المعجم التاريخي للمصطلحات العثمانية التاريخية* ، ص49.

‘وترسل إليه بعد جمعها للصرف على خصوصيات السلطان [18]، وتراوحت بين حوالي 15– 60 قرشاً تبعاً لثروة الفرد ولكن القائمين عليها اساؤوا وسيلة التحصيل كعادتهم وسارت الإدارة المصرية على طريقة التقسيم فأوجدت ثلاث درجات، الأعلى يدفع ثمانية وأربعون قرشاً والأوسط أربعة وعشرين قرشاً والأدنى اثنا عشرة قرشاً وخرجت التعليمات، كل إنسان تأخذوا جزيته حسب ماله، كما وضعت لها نظام بشأن جمع جزية كل طائفة على حدة وإعطاء المسددين إيصالات الاستلام وأعفي منها القساوسة والرهبان والأتباع المستخدمين من الإفرنج[19].

ضريبة الإعانة: فرضت على الموظفين أصحاب المرتبات الكبيرة التي تزيد عن خمسمائة قرشاً بمعدل مرتب شهر، والذين لديهم الإعفاء من ضريبة الفردة وتقدر بحوالي 3% من الدخل الفعلي[20] .

ضريبة النبيذ والمشروبات الروحية: بعد أن صرح بتناولها علناً في الخمارات التي أنشئت أملاً في الحصول على المال الذي كان الحكم المصري في حاجة إليه ويبحث عنه في كل مكان، وتغاضى عن التعاليم الإسلامية في هذا الشأن فكان حجرة عثرة في سبيله، على الرغم من حصر مناطق البيع المتداول في أحياء الأجانب البعيدة عن سكن المسلمين وساد الخلل في تلك الخمارات ومثل التزامها عبئاً على أصحابه كما أستاء النصارى واليهود الذين كانوا يتاجرون في الخمور بعد أن استولت الحكومة على ما لديهم منها من آلات صنعها ومواعين حفظها[21].

الضريبة حنفاً : عدا مال الميري الذي كان يستوفي نقداً كان أهالي كل ناحية يكلفون تقديم بعض ما يلزم الجيش من حاصلاتهم كالحبوب والسمن والزيت... الخ، وكانوا يكلفون بنقل هذه الحاصلات إلى أقرب شونة عسكرية من بلدتهم وكذلك فرض الحكم المصري رسم الدخولية على الحيوانات التي تدخل المدن وكان يستوفى عنها عند دخول المدينة رسم دخولية قدرها عن رأس البقر من ثلاثة عشر إلى واحد وعشرين قرشاً إذا لم يكن دخوله لأجل الذبح ومن ستين إلى سبعين قرشاً إذا كان من أجل الذبح.[22]

---

[18] عابدين ، معاذ محمد ؛ الحموري ، قاسم محمد ، *التزام الضرائب في الدولة العثمانية* ،ص4.
[19] سالم ، لطيفة ، *الحكم المصري في الشام* ، ص113.
[20] السائح ، محمد الهادي ، *الضرائب العثمانية في ولايتي طرابلس وبنغازي أثناء العهد العثماني* ، ص 11.
[21] علي بلال. هدى، *الصراع العثماني المصري على بلاد الشام والموقف الدولي منه*، ص 350.
[22] أبو عز الدين. سليمان، *إبراهيم باشا في سوريا*، ص 149.

ضريبة رسم الدخولية: تقدر بين ستة ونصف حتى اثنا عشر بالمئة على البضاعة التي ترسل من مدينة لأخرى.[23]

ضريبة الفردة: هو ما فرضته حكومة محمد علي باشا على الذكور من مختلف المذاهب البالغين من العمر خمس عشرة سنة إلى ستين سنة وكانت قيمتها 12% من دخل المكلفين[24] ولهذا كان يختلف مقدارها بحسب اختلاف درجات دخل المكلفين، إنما كان لها حدان أعلى وأدنى فلا تزيد عن خمسمائة قرش على المكلف الثري ولا تنقص عن خمسة عشر قرشاً على المكلف الفقير، وقد شذت حكومة محمد علي عن هذه القاعدة سنة 1839م، حينما اضطرت إلى المال بسبب تجدد الحرب مع السلطان محمود الثاني[25]، فضاعفت مقدار الضريبة وجمعتها عن سنتين دفعة واحدة، وقد كانت الفردة من اهم مصادر الدخل لخزينة محمد علي في سورية، وكان يقوم بتقديرها وتوزيعها عن طبقات المكلفين ديوان المشورة.[26]

وفرضت ضرائب عديدة أخرى فهناك ضريبة نسبتها من 5-15% من القيمة التي فرضت على نقل الملكية وعوائل أملاك المنازل والحوانيت والمبيعات، وفرضت على كل نول حرير 300% وأيضا ضريبة حُصلت على الصناعات المحلية في شكل رسم إنتاج ، وضرائب على الصابون والملح والطباق والزيت والمنافع العامة والحيوانات والأسماك والفاكهة والطواحين[27].

وبخلاصة فإن حكومة محمد علي زادت الضرائب على السوريين زيادة فاحشة، ففي جبل الشوف وتوابعه لا غير كانت الزيادة من مال الفردة فقط 500 قرش.[28]

أما السياسة الاحتكارية التي مارسها محمد علي باشا في بلاد الشام منذ 1832م، قد أدت إلى كساد التجارة الأوروبية خاصة بعد أن فرض الباشا ضرائب جمركية عالية على الواردات

[23] بركات. داود، *البطل الفاتح ابراهيم وفتحه بلاد الشام 1832*، ص 120.
[24] العالم، أحمد محمد نوري أحمد، *الإدارة المالية والضرائب في مصر في عهد محمد علي باشا* ، ص466.
[25] السلطان محمود الثاني : يعد علماً من أعلام الإصلاح العثماني ، فاهتم بإدخال التعديلات والتحسينات إلى صفوف الجيش ، وقضى على الإنكسارية ، و أرسل البعثات إلى أوروبا ، ويعد أول من وضع أساس الحكومة الحديثة في الدولة العثمانية. محاميد، وائل عبد الإله، *تاريخ الشرق الأوسط الحديث، ص140 .*
[26] أبو عز الدين. سليمان، *ابراهيم باشا في سوريا*، ص 146.
[27] سالم. لطيفة، *الحكم المصري في الشام*، ص 114-116.
[28] أبو عز الدين. سليمان، *ابراهيم باشا في سوريا*، ص 150.

والمنتجات الأوروبية لحماية صناعته المحلية[29] ، ولم تقف الدولة العثمانية مكتوفة الأيدي أمام تلك السياسة الاحتكارية فاتجهت لكسب الدول الأوروبية إلى صفها عن طريق عقد المزيد من المعاهدات التجارية معها، وذلك لتحقيق هدفين أولهما تحرير التجارة العثمانية في كافة ولاياتها من قيود الاحتكار والتي فرضها الباشا، وثانيها إثارة هذه الدول ضد سياسة محمد علي باشا الاحتكارية، وكانت السياسة الاحتكارية التي مارسها محمد علي باشا في الشام ضربة قوية ومعوق رئيس للامتيازات الأجنبية[30] التي تمتع بها الأجانب والتجار الأوروبيون لذلك أعلن الأوروبيون احتجاجهم على تلك الإجراءات، مما أدى إلى غضب الدول الأوروبية و دفع بريطانيا إلى إثارة الفتنة والثورات بين السواك ضد حكم محمد علي، كما دفعها إلى إبرام العديد من الاتفاقيات التجارية مع الدولة العثمانية لتكون أداة حرب ضد محمد علي مع الدولة العثمانية[31].

2- إصلاحات محمد علي الاقتصادية:

1- الزراعة:

كانت معظم الأراضي الزراعية في عهد الدولة العثمانية تعد إما ملكاً للإقطاعي[32] وإما ملكاً السلطان وقسماً منها ملكاً للأوقاف، وقد أهملت مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة بسبب عدم اهتمام الجهات المالكة لها باستثمارها فتحولت لأرض بور[33] وحتى ختام الحكم العثماني كان نظام الري بدائياً يعتمد على مياه الأمطار ورغم ذلك مكثت الزراعة المورد الرئيس لثلاثة أرباع السكان ولم تنشط محاولات إصلاحها إلا في عهد إبراهيم باشا إبان الحكم المصري

[29] مؤرخ مجهول، *مذكرات تاريخية عن حملة إبراهيم باشا في سوريا*، ص105..

[30] الامتيازات الأجنبية: هي الحقوق والامتيازات التي منحها السلاطين العثمانيين للدول الأجنبية ورعاياها على أراضي الدولة العثمانية، أو تلك التي حصل عليها الأجانب نتيجة الضغوطات السياسية والاقتصادية على الدولة العثمانية، وأول امتياز أجنبي كان في عهد السلطان سليم الأول سنة 1517م، عندما منح رعايا البندقية امتيازات تجارية وقضائية. صابان، سهيل، *المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، ص*36.

[31] العربيات، غالب عبد أحمد، *بلاد الشام بين محمد علي باشا والدولة العثمانية*، ص22.

[32] النظام الإقطاعي: نظام اجتماعي سياسي اقتصادي ظهر في أوروبا في القرون الوسطى، يرتكز على حكم سادة الأراضي (النبلاء) أصحاب الإقطاعات. الكيالي، عبد الوهاب، *الموسوعة*، ص546.

[33] حتي، فيليب، *تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين*، 320.

الذي وطد الأمن ووطن البدو وألغى التمايز الطبقي في الحقوق والواجبات بين الإقطاعيين والفلاحين [34]،حيث امتاز إبراهيم باشا بحبه للزراعة فإنه ما التمس الراحة من الحروب التي عهدت إليه قيادة الجيوش فيها حتى كان همه الوحيد العمل بالزراعة دون غيرها وتشجيعه من يهتمون بها [35]،حتى شهدت السياسة الزراعية في عهده تنظيماً زراعياً متقدماً فألغت النظام الإقطاعي، و أعلنت المساواة بين جميع الطوائف، وأعادت إعمار بعض القرى واستصلحت الأراضي الزراعية، وكان لذلك كله أثر كبير في تنمية الزراعة في بلاد الشام في بداية الحكم المصري [36]، وعمم إبراهيم باشا تربية دودة القز لصناعة الحرير، وأكثر من غرس أشجار الزيتون وزراعة الكرمة[37]، وشجع زراعة قصب السكر والبطاطا وبذل مجهودات لزراعة البن[38] ومن أجل إيقاف التدهور الزراعي حرم الابتزازات الإقطاعية التعسفية [39]وعفا الأرض البكر المحروثة من دفع أي كان من المال لمدة طويلة وأحل البدو في الأراضي المهجورة ودفعهم إلى حياة الاستقرار فاتسعت مساحة الأراضي المزروعة[40]، إلا أنه فرض ضرائب على العديد من الأنشطة الجديدة ليوفر المال اللازم لمشروعاته كما اتبع في بلاد الشام ذات نظام الاحتكار الذي طبقه والده في مصر[41]، حيث شملت المنتجات ذات الأهمية التجارية في الأسواق العالمية كالحرير والقطن والقمح والعنب والزيتون فأدت سياسة الاحتكار إلى كساد التجارة الأوروبية خاصة بعد أن فرض الباشا ضرائب جمركية عالية على الواردات الأوروبية لحماية

[34] لونغريغ، ستيفن همسلي، *تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي*، 47.
[35] كلوت بك، *لمحة عامة إلى مصر*، 79.
[36] الحسني، علي، *تاريخ سوريا الاقتصادي*، 162.
[37]ذكر المؤرخ الفرنسي المسيو لويس بلان في كتابه تاريخ عشر سنوات ذلك حيث قال: " إذا أردنا أن نعرف ما أفادته سورية من انتقالها من الحكم العثماني إلى الحكم المصري فما علينا إلا أن نلقي نظرة على سهول أنطاكية التي اكتست بأشجار الزيتون وضواحي بيروت التي كثر فيها الكروم والنشاط الذي انبعث في حلب ودمشق". الرافعي، عبد الرحمن، *عصر محمد علي*، 262.
[38] بركات، داوود، *البطل الفاتح إبراهيم وفتحه الشام 1832*، 189.
[39] ذكر المؤرخ محمد كرد علي في كتابه خطط الشام أن الحكم المصري حقق عدداً من الإصلاحات الإيجابية التي بقيت محل تقدير من قبل السكان ويؤكد هذه الحقيقة قائلاً:" كانت حسنات حكومة محمد علي في الشام أكثر من سيئاتها ووضعت أصولها الإدارة والجباية ورفعت أيدي الإقطاعات وأعطتهم من الخزانة رواتب تكفيهم ". علي، محمد كرد، *خطط الشام*، ج3، 96.
[40] لوتسكي، *تاريخ الأقطار العربية الحديث*، 133.
[41] الجمل، شوقي؛ إبراهيم، عبد الله عبد الرزاق، *تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر*، 179.

الاقتصاد المحلي [42]، وعلى الرغم من فرضه الضرائب وتطبيقه سياسة الاحتكار فالحق يقال أن الحكم المصري تمكن في زمن قصير أن يعيد إلى بلاد الشام النظام والاستقرار بوجه عام وكان يمكن أن يظل بإدارته المنظمة وتسامحه مصدر خير البلاد [43].

2– الصناعة:

شكل الحكم المصري بداية مرحلة تاريخية جديدة، تميزت بتوثيقها الصلة بمراكز الرساميل العالمية، حيث دخلت الإصلاحات التي قامت بها حكومة محمد علي في مصر وبلاد الشام، عمق التطور الاقتصادي والاجتماعي وبات من الصعب تجاهلها، أو النكوص إلى المرحلة التي سبقتها، فأدخلت آلات حديثة في نمو الإنتاج [44] فأنشأ معملاً لنسج الصوف ومعاصر لزيت الزيتون، وأحضر الآلات من فرنسا والعدد، واستخدم محمد علي علماء المعادن للبحث عنها في أراضي بلاد الشام، فوكل إلى المهندسين الفرنسيين بالبحث عن الرخام وأمثاله ،وإلى بريطانيا البحث عن الفحم الحجري في لبنان وفلسطين، وإلى النمسا البحث عن الرصاص والفضة والنحاس والذهب والحديد، وزادت التجارة وأخذت بالنمو، و أصبحت دمشق مركز تجارة الشرق، وحلب تجارة الأناضول والفرات، فكان إبراهيم باشا يود أن يعيد لأنطاكية مجدها القديم لأنها كانت عاصمة الشرق عندما كانت روما عاصمة الغرب [45]، على أن أهم الصناعات التي اهتمت بها الحكومة المصرية في بلاد الشام هي صناعة الحرير، وبلغ درجة اهتمام مصر بها أنها استوردت بعض دود القز من فرنسا وإيطاليا وأعدت له الأماكن الخاصة التي تبعده عن تقلبات الطقس، وانشأ مصانع الغزل و النسيج في عكا، وتم إرسال بعض الصناع إلى مصر لتعلم صناعة الجوخ والطرابيش وانشأ مصانع المنسوجات الصوفية والقطنية ومدابغ للجلود كما نشطت صناعة الصابون وسروج الخيل والسيوف وصناعة النبيذ والدخان وكان الهدف الذي تسعى إليه حكومة محمد علي في بلاد الشام تحقيق الاستقلال الاقتصادي وإحلال الصناعات المحلية محل الصناعات الأجنبية إلا أن الصناع عانوا من ضعف الأجور وأثَّر نظام التجنيد

[42] العربيات، غالب أحمد؛ الشبول، هاني أحمد طالب، *بلاد الشام بين محمد علي باشا والدولة العثمانية (1831-1841)*، ص21.

[43] طربين، أحمد، *تاريخ المشرق العربي المعاصر*، 339.

[44] ضاهر، مسعود، *الدولة والمجتمع في المشرق العربي*، 148.

[45] بركات، داوود، *البطل الفاتح إبراهيم وفتحه الشام 1832* ، 137.

الإجباري على الإنتاج لنقص الأيدي العاملة، كما عانوا من استخدام الحكومة لهم في بناء المنشآت العسكرية وتقطيع الأشجار وتجهيز الأخشاب والعمل في المناجم فكان لذلك أثره السلبي على الصناعة [46].

3- التجارة :

حاول محمد علي أن يصنع في الولايات الشامية ما صنعه في مصر بأن يقيم سلطة تصرف الناس عما درجوا عليه من تناهب الأموال [47]، وبدأت الحكومة بالتدخل في شؤون المواصلات والاحتساب وازدادت دقة وحزم في تنفيذ قرارتها وسيطرت بشكل فعال على التجارة الداخلية والخارجية [48]، فحصر الجمارك بيد السلطة الحاكمة وتحديدها بدقة كان له الأثر على تنشيط التجارة الداخلية والترانزيت [49]، وقد ساهم الحكم المصري لبلاد الشام في تطوير العلاقات الشامية – المصرية، حيث نشطت حركة الانتقال بين بلاد الشام ومصر ونشطت الحركة الاقتصادية والتبادل التجاري بينهما، وصدرت العديد من المنتوجات الشامية إلى مصر كالصابون والزيتون والفحم والجلود، كما نشطت حركة استيراد بلاد الشام لبعض السلع المصرية كالزجاج والأرز [50]، وبحكم طبيعة الموقع الجغرافي لبلاد الشام فقد كانت مركزاً تجارياً منذ القدم إذ كانت أداة اتصال بين الشرق والغرب فمنتجات آسيا تصل عن طريق القوافل إلى مدن وموانئ الشام ومنها تُنقل إلى أوروبا فاتسعت التجارة بين أوروبا والشام بنوعيها الاستيراد والتصدير وخاصة بريطانيا [51]، وشكل وجود حكومة محمد علي في بلاد الشام خطراً يهدد تجارة الهند البريطانية، فكان إبراهيم باشا يعوق مساعي بريطانيا في الاستيلاء على العراق والملاحة في الفرات في طريقهم إلى الهند، إذ كانت بلاد الشام في قبضته في نفس الوقت الذي بدأت فيه

[46] سالم، لطيفة محمد، *الحكم المصري في الشام (1830-1840)*، 155.
[47] غربال، محمد شفيق، محمد *علي الكبير*، 96.
[48] غرايبة، عبد الكريم، *سوريا في القرن التاسع عشر*، 57.
[49] مؤلف مجهول ، *مذكرات تاريخية عن حملة إبراهيم باشا على سوريا* ،17.
[50] درويش، ماهر محمد، *هجرة الشوام إلى مصر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين*، 180.
[51] سالم، لطيفة محمد، *الحكم المصري في الشام (1830-1840)*، 180.

بريطانيا بإرسال البعثات لاختبار مياه نهر الفرات للملاحة [52]، وقد شكل الاحتكار الذي مارسه إبراهيم باشا في بلاد الشام قيداً على مجمل النشاط التجاري للأجانب وخرقاً للامتيازات التجارية التي منحتها الدولة العثمانية للأوروبيين، مما دفع بريطانيا إلى إثارة الفتن و الثورات ضد حكم محمد علي[53]، وبذلك خلق الحكم المصري الهوة للتدخل الأجنبي خاصة بريطانيا وأخذت تبث الدسائس وتحرض العناصر الكارهة للحكم المصري هادفة من وراء ذلك القضاء على الاحتكار والحصول على حق التجارة فوقفت في وجه طموحات محمد علي [54]، فالحكم المصري لبلاد الشام كان له الفضل في نشر لواء الحضارة والتطور[55] إلا أن الدسائس الأجنبية وخاصة بريطانيا هي التي خلقت العراقيل أمام الإدارة المصرية في بلاد الشام ولولا تلك الدسائس لسعدت بلاد الشام بالحكم المصري وإصلاحاته لكن المطامع الاستعمارية أحاطت مصر بالدسائس والفتن وهذه الدسائس والفتن اعترضت مصر في طريق تقدمها وناهضتها في بلاد الشام[56] وقد وصف إبراهيم باشا مخاطر السياسة الأوروبية فصرح قائلاً:" إذا لم تتفق الدول الكبرى على اقتسام البلاد الإسلامية حفاظاً على مصالحها فإنها على استعداد دائم للإتفاق على التضحية بوالي مصر وعلى إبقاء السلطنة في طور الرجل المريض" [57].

نتائج البحث:

-وجدت الزراعة بالغ الاهتمام من الحكم المصري فأعيد تشكيلها بعد أن أسقط النظام الإقطاعي ووزعت الأراضي وفقاً لتنظيمات جديدة ومع توفر عوامل الإنتاج نجحت السياسة الزراعية وأسهم في تقدمها الفلاحون الذين تغيرت ظروف حياتهم وبناء على تشجيع الحكم الجديد لهم ودعمه، أما الصناعة والتجارة فقد مثل الأجانب دورا كبيراً فيها وسيطروا على جزء

[52] مؤنس، حسين، *الشرق الإسلامي في العصر الحديث*، 134.

[53] العربيات، غالب؛ الشبول، هاني، *بلاد الشام بين محمد علي باشا والدولة العثمانية (1831-1841)*، 22.

[54] قرق، نوره؛ بوتوقوماس، حفيظة، *فرنسا والفتنة الطائفية في بلاد الشام (1831-1860)*، 24.

[55] كتب ميخائيل مشاقة في كتابه مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان أن:" أعمال الدولة المصرية في سوريا ومآثرها التي تذكر فتشكر عليها كثيرة منها العدل والمساواة وإعطاء كل ذي حق حقه وعلى أحدث طريقة جارية عليها الدول المتمدنة ورغم من إحداثهم على الرعية ضرائب عدة فأنهم نفعوا السوريين نفعاً عظيماً ".

[56] الرافعي، عبد الرحمن، عصر محمد *علي*، 308.

[57] ضاهر، مسعود، *الدولة والمجتمع في المشرق العربي*، 18.

كبير منها وأقدمت الإدارة المصرية على الحد من تسلطهم في الوقت الذي أوجدت التسهيلات للعمل على نشاط الحركة التجارية وانعكس النشاط التجاري الخارجي على التجارة الداخلية.

–نجح إبراهيم باشا بإجراء تغييرات واسعة في البنية الاقتصادية فقد حدد مقدار الضرائب وأوقف الابتزازات الإقطاعية، وألغى الضرائب على الأراضي البكر في زراعتها، ووطن البدو، وقضى على قطاع الطرق واسترجع المكانة الرسمية للجمارك وحدد الرسوم بدقة، وهكذا قاد ارتباط مصر وبلاد الشام المبكر بالمشروع التحديثي على النمط الأوروبي الى تبلور مراكز تبعية مشرقية لسوق الرأسمالية العالمية، فوجدت مصر موقعها في تلك السوق بإنتاج الأرز والقطن، في حين وجدت جبل لبنان ذلك الموقع بإنتاج الحرير، وفلسطين بإنتاج الليمون والحمضيات، واللاذقية بإنتاج التبغ، وحوران بإنتاج الحبوب، فبات التخصص الإنتاجي في المشرق العربي شديد الوضوح في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين فكادت الأمور أن تستقر لمحمد علي في بلاد الشام ولكنه أجهض على هذا الاستقرار بإصداره الأوامر إلى ابنه إبراهيم باشا بتطبيق نظام التجنيد وفرض الضرائب وتطبيق نظام الاحتكار.

الخاتمة

مما لا شك فيه أن الموارد الاقتصادية لها ثقلها وتشكل الدعامة الأساسية في كيان الدولة، وعاشت مصر وبلاد الشام في طبيعة متشابهة ، وبناء على نظرية محمد علي الخاصة بالنهوض بالزراعة ومن خلال تجربته المثمرة في مصر، كان التطبيق على بلاد الشام وأتت النتائج أكلها واتبع نفس الأسلوب مع الصناعة وأن لم يلق نجاحاً باهراً، إلا أن النهضة الصناعية أثبتت وجودها، كما شهدت التجارة الداخلية والخارجية تطوراً وازدهاراً، وفي ضوء ذلك يمكن القول أن محمد علي نجح في بناء دولة كان لها مؤسساتها السياسية وخططها للمستقبل مما أتاح له تنفيذ برامجه الإصلاحية في المجال الاقتصادي وعمل على تطوير آلياته على النمط الأوروبي، فكانت حكومة محمد علي في بلاد الشام رغماً من كثرة شوائبها فاتحة عصر جدي انقلبت فيه طرق الحكم من الفوضى الى النظام ونثرت بذور النهضة والتقدم.

المصادر:

1- المحامي، فريد محمد، 2012، *تاريخ الدولة العلية العثمانية، ط2*، هنداوي، بيروت.

2- كلوت بك، 2012، *لمحة عامة إلى مصر*. مطبعة دار الكتب القديمة، القاهرة.

3- مشاقة، ميخائيل، 1908، *مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان (1799- 1888)*، دار بيبليون، مصر.

4- مؤلف مجهول، 1980 تحقيق أحمد غسان، *مذكرات تاريخية عن حملة إبراهيم باشا على سوريا*. دار قتيبة، دمشق.

5- لونغريغ، ستيفن همسلي،2013، *تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي*. دار الحقيقة، بيروت.

المراجع

1- أبو عز الدين. سليمان، 1929م، *إبراهيم باشا في سوريا*، بيروت.

2- بركات، داوود،2012، *البطل الفاتح إبراهيم وفتحه الشام 1832*. هنداوي، القاهرة.

3- بوميدونة؛ خضرة –قاسمي، سارة، 2008، *نظام الضرائب في الجزائر (1671-1830)*، جامعة غرادية، الجزائر.

4- الجمل، شوقي؛ إبراهيم، عبد الله عبد الرزاق، 1997، *تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر*. دار الثقافة، القاهرة.

5- حتي، فيليب، 1983، *تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين*. دار الثقافة، بيروت.

6- الحسني، علي، 1923، *تاريخ سوريا الاقتصادي*. مطبعة بدائع الفنون، دمشق.

7- درويش، ماهر محمد، 2003، *هجرة الشوام إلى مصر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين*، أطروحة دكتوراه، جامعة النجاح الوطنية.

8- الرافعي، عبد الرحمن، 1989، *عصر محمد علي*. ط5، دار المعارف، القاهرة.

9- السائح، محمد الهادي،2019، *الضرائب العثمانية أثناء العهد العثماني*، مجلة القرطاس، العدد (5).

10- سالم، لطيفة محمد، 1990، *الحكم المصري في الشام*. ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة.

11-صابان، سهيل، 2000، *المعجم الموسوعي للمصطلحات التاريخية العثمانية*، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.

12-ضاهر، مسعود،1991، *الدولة والمجتمع في المشرق العربي (1840- 1990)*. دار الآداب، بيروت.

13-طربين، أحمد 1986، *تاريخ المشرق العربي المعاصر*. المطبعة الجديدة، دمشق.

14- عابدين، معاذ محمد؛ الحموري، قاسم محمد، 2016، التزام الضرائب في الدولة العثمانية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، العدد (3).

15- العالم، أحمد محمد نوري أحمد، 2018، *الإدارة المالية والضرائب في مصر في عهد محمد علي باشا 1805-1848*، مجلة آداب الرافدين، العدد (73)، الموصل.

16- علي بلال، هدى، 2011، *الصراع العثماني المصري على بلاد الشام والموقف الدولي منه*، جامعة الموصل، مجلة الأبحاث كلية التربية الأساسية، مجلد1، عدد (4).

17- علي، محمد كرد، 1925، *خطط الشام*. مطبعة الترقي، دمشق.

18- العربيات، غالب أحمد؛ الشبول، هاني احمد طالب، د.ت، *بلاد الشام بين محمد علي باشا والدولة العثمانية (1831- 1841)*، جامعة البلقاء، الأردن.

19- غرايبة، عبد الكريم، 1962، *سورية في القرن التاسع عشر*. معهد الدراسات العربية العالمية، دار الجيل، جامعة الدول العربية.

20- غربال، محمد شفيق، 2012، *محمد علي الكبير*. هنداوي، مصر.

21- غربال، محمد شفيق، 1987، *الموسوعة العربية الميسرة*، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

22- فرق، نورة؛ بوتوقوماس، حفيظة، 2016، *فرنسا والفتنة الطائفية في بلاد الشام (1831-1860)*، رسالة ماجستير، جامعة يحي فارس بالمدية.

23- الكيالي، عبد الوهاب، 2007، *الموسوعة السياسية، ج4*، دار الهدى، بيروت، لبنان.

24- لوتسكي، 1985، *تاريخ الأقطار العربية الحديث*. ط8، دار الفارابي، بيروت.

25- محاميد، وائل عبد الإله ،2008، *تاريخ الشرق الأوسط الحديث، ط2*، القدس، فلسطين.

26- مؤنس، حسين، 1938، *الشرق الإسلامي في العصر الحديث*. كلية الآداب، القاهرة.